مجلة الفرات لتقنيات العلوم الإدارية

قياس و تحليل دور الشمول المالي في الاستقرار النقدي-العراق حالة دراسية للمدة(2010-2023)

Measuring and analyzing the role of financial inclusion in monetary (2023-2010) stability - Iraq: A case study - for the period

م.د غصون كاظم عبيد ال جار الله [1] م.م هدى مهدي علي البياتي [2] م .د علي عايد ناصر العنزي [3] أ.د. طالب حسين فارس الكريطي[4]

جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد

ghasun.k@uokerbala.edu.iq
Huda.mahdi@uokerbala.edu.iq
ali. nasir@uokerbala.edu.iq
tale.h@uokerbala.edu.iq

المستخلص

يُعدّ الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار النقدي، إذ يساهم في تعزيز كفاءة القطاع المصرفي وزيادة مستوى الشفافية المالية، مما ينعكس إيجابًا على استقرار الأسعار وتقليل التقلبات النقدية. ويهدف البحث إلى قياس وتحليل دور الشمول المالي في الاستقرار النقدي في العراق خلال المدة (2010-2023)، وذلك من خلال تحليل المفاهيم النظرية المتعلقة بكلا المتغيرين، بالإضافة إلى تطبيق نماذج قياسية لاختبار العلاقة التجريبية بينهما. اعتمد الجانب التطبيقي على تحليل استقرارية البيانات باستخدام اختباري ديكي-فولر الموسع (ADF) لتحديد درجة تكامل المتغيرات. وبناءً على نتائج الاستقرارية ، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي والاستقرار النقدي. كما تم إجراء الاختبارات التشخيصية للتحقق من صحة النموذج وملاءمته الإحصائية.

أظهرت النتائج وجود علاقة معنوية بين الشمول المالي والاستقرار النقدي في العراق، إذ تبين أن زيادة الشمول المالي تؤدي إلى تقليل التقلبات النقدية وتحقيق مستوى أعلى من الاستقرار في السياسة النقدية. كما أكدت نتائج اختبار الحدود وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، مما يعكس تأثير الشمول المالي في دعم الاستدامة المالية والنقدية. ويوصي البحث بضرورة تعزيز دور البنك المركزي في تشجيع الابتكار المالي وضمان وصول الخدمات المالية لجميع فئات المجتمع لضمان تحقيق الأهداف النقدية والمالية.

الكلمات المفتاحية: -الشمول المالي ، الاستقرار النقدي ، السياسة النقدية ، التضخم ،سعر الخصم .

Abstract

Financial inclusion is one of the key pillars of monetary stabilization, contributing to enhancing the efficiency of the banking sector and increasing the level of financial transparency, reflecting

positively on price stability and reducing monetary volatility. The research aims to examine the relationship between financial inclusion and monetary stability in Iraq during the period 2010-2023, by analysing theoretical concepts relating to both variables, as well as applying standard models to test their experimental relationship. The applied aspect relied on data stability analysis using the modified Dickie-Fuller (ADF) test to determine the degree of integration of variables. Based on stability results, the ARDL model was used to estimate the long and short-term relationship between financial inclusion indicators and monetary stability. Diagnostic tests were also conducted to verify the model's validity and statistical suitability.

The results showed a moral correlation between financial inclusion and monetary stability in Iraq, where increased financial inclusion was found to reduce monetary volatility and achieve a higher level of stability in monetary policy. The results of the joint integration also confirmed a long-term relationship between the two variables, reflecting the impact of financial inclusion in supporting financial and monetary sustainability. The research recommends that the Central Bank's role in promoting financial innovation and ensuring access to financial services for all segments of society should be strengthened to ensure that monetary and financial objectives are met.
Keywords: Financial inclusion, monetary stability, monetary policy, inflation, discount rate.

1

-المقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة، يُعدّ الشمول المالي أحد الدعائم الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي، إذ يسهم في توسيع قاعدة الخدمات المالية والمصرفية لتشمل مختلف فئات المجتمع، مما يعزز من كفاءة تخصيص الموارد المالية . من ناحية أخرى، يُعدّ الاستقرار النقدي حجر الزاوية في سياسات البنوك المركزية ، إذ يسهم في ضبط معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وتعزيز الثقة في النظام المالي.

شهد العراق خلال العقد الماضي تحولات كبيرة في القطاع المالي، ورغم الجهود المبذولة في تعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الخدمات المصرفية، وتشجيع استخدام التكنولوجيا المالية، وتحسين البنية التحتية المصرفية. لا تزال محدودية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية تُشكّل تحديًا، مما قد يؤثر على فعالية السياسة النقدية.

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور الشمول المالي في تحقيق استقرار نقدي أكثر كفاءة، وتقديم توصيات تسهم في تحقيق استقرار نقدي مستدام ، و من ثم تعزز من فعالية السياسة النقدية في العراق .

2-1-أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار النقدي في العراق، إذ يساهم في توجيه صناع القرار من خلال تقديم بيانات وتحليلات تدعم وضع سياسات نقدية ومصرفية أكثر كفاءة. بالإضافة إلى ذلك، يسهم البحث في تقييم واقع الشمول المالي في العراق، وطرح حلول عملية لتعزيز دوره في الحد من التقلبات النقدية.

2-2-مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في وجود فجوة واضحة بين المساعي المبذولة لتعزيز مؤشرات الشمول المالي في العراق وبين واقع الاستقرار النقدي فبالرغم من التوسع النسبي في بعض الخدمات المصرفية خلال المدة (2010-2023) إلا أن الاقتصاد العراقي لا يزال يعاني من استمرار تقلبات معدلات التضخم وضعف قنوات انتقال أثر السياسة النقدية. وهذا يقودنا إلى تساؤل رئيسي "ما طبيعة وحجم أثر الشمول المالي—ممثلاً بمؤشري العمق المصرفي للقروض والودائع في تحقيق الاستقرار النقدي ممثلاً بمعدل التضخم في العراق للمدة (2010-2023)"

2-3-فرضية البحث: يفترض البحث أن تعزيز الشمول المالي يسهم في تحقيق استقرار نقدي أفضل في العراق خلال المدة 2010-2023، إذ يؤدي توسع الخدمات المصرفية إلى تقليل تقلبات التضخم وتحسين فعالية السياسات النقدية على المدى القصير والطويل.

2-4-هدف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأمور الآتي:-

أ- قياس و تحليل دور الشمول المالي في الاستقرار النقدي في العراق باستخدام الأدوات القياسية الحديثة (ARDL).

ب- تقديم رؤية علمية مدعومة بالتحليل الإحصائي تسهم في تطوير استراتيجيات اقتصادية تعزز من استقرار السياسة النقدية في العراق.

ت- تقديم توصيات لتعزيز دور الشمول المالي في دعم الاستقرار النقدي، من خلال سياسات مصرفية ومالية أكثر فاعلية.

2-5-أسلوب البحث: تم اعتماد الأسلوب الوصفي والاستقرائي النظري (Induction) في دراسة البحث فضلا عن استخدام الأسلوب القياسي باستخدام (ARDL).

2-6-الحدود الزمانية والمكانية للبحث: تم الدراسة للبحث للمدة (2010-2023) في الاقتصاد العراقي.

2-5-هيكلية البحث: للإحاطة العلمية بموضوع البحث وتحقيقا لهدفه واثباتا للفرضية تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

المحور الأول: -الإطار النظري للشمول المالي .

المحور الثاني: -الإطار النظري للاستقرار النقدي.

المحور الثالث: - تقدير وتحليل النموذج القياسي.

3-الجانب النظري

3-1- الإطار النظري للشمول المالي :

في هذا المحور من البحث تم التطرق إلى ما يلي: -

3-1-1- مفهوم الشمول المالي :-

يُعدّ الشمول المالي هدفاً تنموياً تسعى جميع الدول إلى تحقيقه لأهميته الواسعة في تحقيق الاستقرار المالي، فما زالت نسب الشمول المالي في بعض الدول متدنية او دون الطموح الامر الذي استدعى العمل لتعزيز الشمول المالي وتوسيعه. ولقد تناوله الباحثون بشيء من الاهتمام، عبر ايجاد مساحة نظرية افضت إلى وضع مفاهيم مختلفة، لذا يُعرَّف الشمول المالي بأنه "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة لشرائح واسعة من الفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض. ويُعدّ الوصول غير المُقيَّد إلى السلع والخدمات العامة شرطًا أساسيًا لمجتمع مفتوح وفعال. ونظرًا لأن الخدمات المصرفية هي من صميم الصالح العام، فمن الضروري أن يكون توافر الخدمات المصرفية وخدمات الدفع لجميع السكان دون تمييز هو الهدف الرئيسي للسياسة العامة". (Evans & Osi, 2017:45)

كما يعرف أيضًا على أنه "هو اتاحة جميع الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع سواء كانت مؤسسات أو افراد وتشجيع تلك الفئات وخاصة المهمشة منها على إدارة أموالها ومدخراتها بشكل سليم عن طريق القنوات الرسمية حتى لا يلجؤوا إلى القنوات غير الرسمية والتي لا تخضع إلى جهات الرقابة والاشراف وكذلك الابتكار والتنوع في الخدمات والمنتجات المالية بشكل ملائم وبأسعار مقبولة من قبل العملاء، للوصول إلى ضمان الاستخدام الأمثل للخدمات والمنتجات والتحقق من جودتها، والعمل على حماية حقوق المواطنين من الخدمات المالية." (القزاز، 2018: ص 7)

ويشير الشمول المالي أيضًا إلى توفر واستخدام الخدمات المالية لجميع افراد المجتمع عن طريق القنوات الخاضعة للقانون بما فيها الحسابات المصرفية، وحساب التوفير، وخدمات الدفع، والتحويل، والتأمين والائتمان لضمان عدم لجوء جزء من المجتمع إلى الوسائل غير الرسمية كونها لا تخضع للأشراف والرقابة وتكون مرتفعة التكلفة الامر الذي يتسبب باستغلال احتياجات الطبقة المهمشة من الخدمات المالية والمصرفية. (العربي، 2015: 1)

نستنتج مما سبق بان الشمول المالي هو توسيع نطاق الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة، ليشمل أكبر عدد ممكن من الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، وخاصةً الفئات ذات الدخل المنخفض، ويتطلب الشمول المالي تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى هذه الخدمات واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة. كما يستدعي الأمر نشر الوعي المالي والمصرفي بين جميع فئات المجتمع، إذ يُعتبر المستهلك الواعي أكثر إدراكًا للمخاطر والفوائد المرتبطة بالمنتجات المالية.

3-1-2- **أهداف الشمول المالي :**

ان الشمول المالي ليس غاية في حد ذاته ، ولكنه وسيلة لتحقيق جملة من الاهداف الرئيسية هي :

أ ـ الوصول بتكلفة معقولة لجميع الاسر والمؤسسات إلى مجموعة من الخدمات المالية .

ب ـ بناء مؤسسة سليمة تسترشد بأنظمة الإدارة الداخلية المناسبة ومعايير اداء الصناعة ومراقبة الاداء من قبل السوق .

ج ـ نشر العديد من مقدمي الخدمات المالية قدر الإمكان بغية توفير مجموعة متنوعة من البدائل الفعالة من حيث التكلفة .

دـ تقليل نسبة الفقر والبطالة والحد من عدم المساواة في الدخل وتسريع النمو الاقتصادي .

وـ تحقيق الاستقرار المالي من خلال تنويع قاعدة أصول المصارف وبالتالي تقليل مخاطرها .

ي ـــ تعزيز قدرة الافراد على بدء وتوسيع الاعمال التجارية الخاصة بهم ، والاستثمار في التعليم ،وإدارة المخاطر، وامتصاص الصدمات المالية . (لفته، 2019: 4)

4-1- الإطار النظري للاستقرار النقدي : -

4-1-1- مفهوم الاستقرار النقدي

يُعدّ الاستقرار النقدي ضرورة حتمية لسيرورة أي نشاط اقتصادي، من خلال السبل والمناهج الرئيسية التي من شأنها أن تضع للكيان الاقتصادي برنامجا لمعالجة المشاكل الممهدة للاستقرار والتي تتلخص في عدة اختلالات كالتضخم المفرط والتذبذب وعدم الاستقرار في أسعار الفائدة، أسعار الصرف و كذلك ميزان المدفوعات، يمكن تعريف الاستقرار النقدي من خلال عدة تعاريف منها : "يعبر الاستقرار النقدي عن حالة استقرار الأسعار، أسعار المنتجات أسعار الفائدة وأسعار الصرف عبر الزمان والمكان، وذلك

في إطار سيادة حرية الأسواق ويعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والناتج الوطني فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سيخل بهذا الاستقرار، وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار اي المنسوب الثابت يعتبر قوة اختلاليه (لينة ،2023 :24) كما "يعرف الاستقرار النقدي بانه مقياس ذو طبيعة تركيبية لقياس ابعاد التضخم في اقتصاد ما بشكل نسبي بين تطور عرض النقد والطلب عليه، ويُعدّ تحقيق الاستقرار النقدي هدفا تسعى السلطات النقدية للوصول اليه مستخدمة العديد من الوسائل منها وسائل كمية متمثلة بسعر إعادة الخصم والاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة فضلا عن الوسائل او الاساليب النوعية كتوجيه الائتمان نحو قطاعات معينة ، وقد تم الاستناد في بيان الاستقرار النقدي إلى تحليل النقوديين في تفسير التضخم اذ يتم الربط بين تطور وسائل الدفع متمثلة بكمية النقود وتطور كميات السلع والخدمات داخل الاقتصاد المعني(الدليمي، 1990: 638-237) لذا يمكن تعريف الاستقرار النقدي بأنه يعبر عن استقرار في اسعار الصرف واسعار الفائدة واسعار السلع والخدمات عبر مكان وزمان محدد في ظل سيادة حرية السوق مما يعني تحقيق توازن بين الكتلة النقدية والناتج المحلي الاجمالي ،وأي اختلال في هذا التوازن ينعكس على حدوث اختلال في الاستقرار النقدي. (عمر ،2009: 106)

لذا يستنتج مما سبق ان الاستقرارر النقدي هو احد الاهداف الرئيسية للسياسة النقدية ويقصد به الحفاظ على القوة الشرائية للعملة المحلية من خلال السيطرة على معدلات التضخم وضمان استقرار الاسعار عند مستويات معتدلة يمكن التنبؤ بها بما يسهم في خلق بيئة اقتصادية مستقرة.

4-1-2-:ادوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي

أ- **نسبة الاحتياطي الالزامي** : تعد نسبة الاحتياطي الإلزامي من أهم أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في مستويات الائتمان الممنوح بما يؤثر في عرض النقود. إذ يفرض البنك المركزي على البنوك وفق هذه الأداة إيداع نسبة معينة من ودائع العملاء في حساباتها لدى البنك المركزي. لذا يمكن للبنك المركزي عند تبني سياسة نقدية توسعية أن يقوم بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي، وهذا يتيح قدرًا أكبر من السيولة للبنوك للتوسع في منح الائتمان، كما يمكنه في حالة رفع النسبة، تبني سياسة نقدية انكماشية لتقييد المعروض النقدي وتقليل معدل التضخمُ.كما لا يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة بشكل متكرر، وإنما يقوم بذلك عند الضرورة ووفقًا لمتطلبات إدارة السياسة النقدية، نظرًا لما يترتب على هذا التغيير من آثار واسعة النطاق في الجهاز المصرفي بدعم بعض القطاعات الاقتصادية المحددة مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

ب- **سعر الخصم :** سعر إعادة الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق ماليةً تجارية (كالكمبيالات مثلا)التي تقدمها البنوك التجارية للحصول على الأموال في حالة حاجته للسيولة، وعدم تمكنها من الحصول عليها من أية مصادر أخرى. عندما يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، فإن ذلك يعني ضمنياً رفع كلفة حصول البنوك على الأموال، بالتالي تقوم البنوك بدورها برفع أسعار فائدة الإقراض الممنوحة لعملائها بما يعني سياسة نقدية انكماشية، في حين يقوم البنك المركزي في حالة تبني سياسة نقدية توسعية بخفض سعر الخصم، مما يساعد على تشجيع البنوك على خفض أسعار فائدة الإقراض لعملائها. (إدريس ، 2021: 19 -18) ان هذه الأداة تصبح غير فعالة في التأثير على حجم الاستثمارات في الحالات التالية:

- وفرة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية .
- توفر مصادر أخرى للبنوك التجارية للتزود بالسيولة كالبورصة أو من فروعها الأخرى بالخارج إن وجدت
- عدم استجابة الفاعلون الاقتصاديين إذا كانت توقعاتهم الاستثمارية متفائلة وبالتالي يتوسعون في طلب مزيد من القروض بأي سعر.

ج- **عمليات السوق المفتوحة** : تعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي كبائع أو مشتري للأوراق المالية الحكومية المحتفظ بها لدى البنوك ضمن محافظها الاستثمارية. يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان. شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك واعتماد البنك المركزي لسياسة نقدية توسعية. أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول لدى البنوك، وبالتالي تبني سياسة نقدية انكماشية . (أحلام ، 2023 :59)

4-1-3- العوامل المؤثرة على الاستقرار النقدي .

أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يرتبط أساسا بتحقق مجموعة من العوامل، و التي من أهمها ما يلي:

أ- **استقرار المستوى العام للأسعار**: إذ أن الاستقرار الاقتصادي، يرتبط غالبا باستقرار الأسعار، إذ يترتب على عدم الاستقرار في الأسعار ، حصول اختلال في توزيع الدخول وآثار أخرى تؤثر بالسالب على النمو والتجارة الخارجية والاستهلاك والعمالة وغيرها، وبالتالي فان ارتفاع الأسعار يخل بالاستقرار الاقتصادي. (عمر، 2009: 104) ويُعدّ تحقيق الاستقرار الهدف الأكثر أهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في البلدان المتخلفة لما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة من الدول المتقدمة. إلا أنه لابد

من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار إذ تساعد على توسع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في الدول ذات النظام الاقتصادي الحر، لأن انخفاض أو جمود الأسعار يؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي. ويمكن حصر أهم الآثار التي تتركها تغيرات الأسعار إذا ما ارتفعت على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيما يلي:

- الأثر على إعادة توزيع الدخل الوطني: إذ إنّ ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة .
- الأثر على الدين: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للنقود في العقارات المدين على حساب الدائن.
- الأثر على ميزان المدفوعات: إن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات الوطنية وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وزيادة حجم الواردات مما ينعكس بصورة عجز في ميزان المدفوعات.
- الأثر على إعادة توزيع الثروة: إذ إنّ أصحاب عوائد حقوق التملك من المستثمرين في العقارات والسندات وغيرها، سيكونون في وضع أفضل مما يحققونه من أرباح وعوائد كبيرة نتيجة لارتفاع الأسعار، ومن ثم ارتفاع قيم ممتلكاتهم مما يزيد من دخولهم.

من هذه الآثار وغيرها، يمكن ملاحظة أهمية الاستقرار النسبي وليس المطلق في قيمة النقود، وكهدف ينبغي أن تسعى إلى تحقيقه السياسة الاقتصادية والسياسية النقدية في معظم البلدان وعلى اختلاف درجة تطور نظامها الاقتصادي واختلاف طبيعته الاجتماعية.

ب- **التوظف الكامل**: ويُقصد به الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من توظيف القوى العاملة وتحقيق أقصى درجة ممكنة من التوظيف، بحيث لا يتبقى إلا قدر ضئيل من البطالة، والتي تُعرف في هذه الحالة بأنها "بطالة طبيعية" لا يمكن تفاديها بالكامل. ويُعدّ التوظف الكامل مؤشرًا على كفاءة الاقتصاد في استثمار موارده البشرية، إذ إنّ ارتفاع معدلات البطالة يُمثل خسارة اقتصادية ناتجة عن تعطل جزء من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، إضافة إلى ما تسببه البطالة من آثار اجتماعية وسياسية ونفسية. ويُشير مصطلح "التوظف الكامل" إلى الحالة التي يكون فيها كل فرد قادر على العمل وراغب فيه، قادرًا على إيجاد وظيفة مناسبة. أما في حال لم يتحقق هذا الشرط، فإن الاقتصاد يكون في حالة "توظف غير كامل"، ما يعني وجود بطالة. كما يمكن التعبير عن التوظف الكامل أيضًا من خلال مفهوم "التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية"، أي الاستخدام الأمثل لجميع الموارد المتاحة دون تعطيل. ويؤدي تعطل جزء من هذه الموارد إلى عدم تحقيق الناتج الممكن في ظل الإمكانيات المتوفرة، مما يُمثل نوعًا من البطالة يُعرف بالبطالة المقنّعة أو البطالة بالمعنى الواسع.

ج-**تحقيق النمو الاقتصادي**: إن الاستقرار الاقتصادي يتحقق أيضًا من خلال تحقيق النمو الاقتصادي الذي يرتبط برفع معدل الاستثمار، ولما كان كل استثمار لابد أن يقابله ادخار، فإن رفع معدل الاستثمار يقتضي بالضرورة رفع معدل الادخار اللازم لمواجهة متطلبات الاستثمار ومع ذلك فإن الفجوة بين الادخار المتاح والاستثمار المطلوب هي ما تجعل القضية الأساسية تنحصر في مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية سواء كان هذا التمويل محليًا أو أجنبيًا. والحقيقة هي أن القضية الأساسية لتحقيق التنمية ليست بالضرورة المستوى الذي يرتفع إليه معدل الادخار والاستثمار و انما المهم هو وجود الإمكانية اللازمة لدفع هذا المعدل نحو الزيادة والارتفاع بصفة مستمرة، وهذا الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار لا يتوقف على المستوى الذي يرتفع إليه معدل الاستثمار، لأن ارتفاع معدل الاستثمار دون توافر مقومات التنمية الأخرى قد لا يدفع الاقتصاد الوطني نحو التقدم، لهذا فإن الارتفاع المستمر في معدل الاستثمار يتوقف على نمط وكيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار، لهذا تعمل السياسة النقدية على تعبئة وتنمية أكبر قدر ممكن من الموارد ووضعها في خدمة عملية التنمية الاقتصادية مع توفير الشروط الملائمة والمناسبة وتقديم التسهيلات المطلوبة لقيام الاستثمارات وتوجيهها نحو القطاعات التي تخدم الاقتصاد الوطني. (عمر ،2009 :105)

د- **التوازن الخارجي**: يعبر التوازن الخارجي عن التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، حيث يكون مجموع التزامات الاقتصاد القومي تتعادل وتتوازن تقريبا مع حقوقه تجاه العالم الخارجي، ويبدو ذلك بتوازن ميزان المدفوعات إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقفا للاقتصاد القومي تجاه باقي الاقتصادات، ويؤدي اختلاله إلى زيادة مديونية البلاد وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فان توازن ميزان المدفوعات يسمح باستقرار قيمة العملة الوطنية وتنمية المبادلات الاقتصادية.

5-1-الجانب التطبيقي(تقدير وتحليل النموذج القياسي)

يتم في هذا الجانب قياس وتحليل أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة مؤشر العمق المصرفي للقروض و الودائع على المتغير التابع التضخم في العراق وذلك من خلال اتباع منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

5-1-1: توصيف المتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية

1- توصيف المتغيرات المستخدمة في القياس:

تُعد مرحلة توصيف الأنموذج القياسي من المراحل المهمة، وذلك من خلال استخدام أدق الطرق القياسية فضلاً عن مجموعة من الاختبارات التي من شأنها أن تدعم نتائج البحث العلمي, أيضًا يمكن من النتائج القياسية تحديد طبيعة اتجاه العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المدروسة بصورة قياسية ورياضية وفقاً لمنطوق النظرية الاقتصادية, وذلك من أجل التوصل إلى نتائج تمكننا من أثبات الفرضية أو نفيها. وقد تم اللجوء إلى البرنامج الاحصائي (Eviews 12)، وبعد أن تم إجراء اختبارات السكون وتبين أن بعض البيانات كانت ساكنة في المستو ى و الفرق الأول تم اللجوء إلى أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL) وقد تم

اعتماد بيانات نصف سنوية للمدة(2010-2023) وقسمت البيانات على متغيرين مستقلين تمثل الأول مؤشر العمق المصرفي للقروض بينما تمثل المتغير المستقل الثاني مؤشر العمق المصرفي للودائع ومتغير تابع تمثل بالتضخم وكما في المعادلات التالية:

الجدول(1) متغيرات الأنموذج القياسي

Variables		At Level			At First Difference		
		With Constant	With Constant & Trend	Without Constant & Trend	With Constant	With Constant & Trend	**Without Constant & Trend**
INF	1I	0.4596	0.7870	0.3154	0.0006	0.0033	**0.0000**
CR	1I	0.2986	0.1232	0.9709	0.1238	0.3277	**0.0001**
DP	1	0.827	0.0521	0.9392	0.0024	0.0137	**0.0008**

رمز المتغير	أسم المتغير	نوع المتغير
	العراق	
INF	**التضخم**	**تابع**
CR	**مؤشر العمق المصرفي للقروض**	**مستقل**
DP	**مؤشر العمق المصرفي للودائع**	**مستقل**

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على توصيف الأنموذج .

2- **تحليل نتائج اختبارات السكون**: من أجل معرفة درجة سكون بيانات السلسلة الزمنية في الأنموذج القياسي المقدر, تم إجراء اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) وكانت نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع(ADF): من الجدول(2) يتبين أن جميع المتغيرات لم تكن ساكنة في المستوى الأصلي لها(Level) وهذا يعني أنها تعاني من مشكلة جذر الوحدة لذلك نقبل فرضية العدم(H0) ونرفض الفرضية البديلة (H1) باستثناء مؤشر العمق المصرفي للودائع , أما عند أخذ الفرق الأول نجد أن كل من مؤشر العمق المصرفي للقروض والتضخم قد استقرت اذ كانت قيمة (Probe) أقل من (0.05%) بمعنى عدم وجود جذر وحدة بين المتغيرات لذلك نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على سكون السلسلة الزمنية بين المتغيرين اذ تُعد متكاملتين من الدرجة الأولى.

الجدول(2)نتائج اختبار ديكي_ فوللر (I(1)) Augmented Dickey-Fuller test statistic .

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

2-1-5 : تقدير نموذج ARDL لدالة التضخم في العراق .

1- اختبار أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL:

بعد إجراء اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية كل من مؤشرين العمق المصرفي للقروض و الودائع (متغيرات مستقلة) و التضخم (متغير تابع) وتبين أن جميع المتغيرات قد استقرت في الفرق الأول(I(1) باستثناء مؤشر العمق المصرفي للودائع قد استقر عند المستوى وبتوفر هذا الشرط يمكننا تطبيق اختبار أنموذج (ARDL) والجدول التالي يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج وكما يلي:

الجدول(3) نتائج اختبار أنموذج (ARDL)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob *
INF (-1)	0.699213	0.129884	5.383357	**0.0001**
CR	5.326892	1.093440	4.871684	**0.0002**
CR(-1)	-2.700994	1.354864	-1.993554	**0.0635**
CR(-2)	-1.328633	1.759955	-0.754924	**0.4613**
CR(-3)	0.694751	1.693059	0.410352	**0.6870**

CR(-4)	3.286966	1.742344	1.886520	**0.0775**
DP	-9.901502	14.24945	-0.694869	**0.4971**
C	0.914353	1.583336	0.577485	**0.5716**
Adjusted R-squared	0.859280	Durbin-Watson stat	2.135285	Prob (F-statistic) **0.000010**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

يتبين من الجدول(3) قيام أنموذج(ARDL) بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرات, اذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة اربع درجات ، كما أظهرت نتائج اختبار معامل التصحيح(Adjusted R-squared) بأن المتغير المستقل فسر (85%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع أما النسبة المتبقية (15%) فتعود إلى المتغير العشوائي , أما قيمة احصائية (F-statistic) فقد بلغت (13.95724) عند مستوى معنوية من (1%) وهي تدل على أن الأنموذج معنوي من الناحية الاحصائية.

2- نتائج اختبار الحدود (Bound Test) : يستخدم اختبار الحدود لمعرفة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من مؤشر العمق المصرفي للقروض و الودائع كمتغيرات مستقلة و التضخم كمتغير تابع من خلال مقارنة احصائية (F-statistic) مع القيمة الحرجة الدنيا والعليا وكما يلي:

الجدول(4) نتائج اختبار الحدود(Bound Test)

Test Statistic	Value	K
F-statistic	4.122064	**2**
القيمة الجدولية (Critical Value Bounds)		
Significance	I0 Bound	**I1 Bound**
%10	3.17	**4.10**
%5	3.79	**4.85**
%2.5	4.41	**5.52**
%1	5.15	**6.36**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

يتبين من الجدول(4) أن قيمة (F-statistic) بلغت (14.29611) وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى اذ بلغت (4.85) عند مستوى معنوية (0.05%) لذلك نرفض فرضية العدم (H0) ونقبل الفرضية البديلة (H1), وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المستقلة كل من مؤشر العمق المصرفي للقروض و الودائع و التضخم كمتغير تابع.

3- اختبار المعلمات المقدرة(قصيرة الأجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد: يوضح هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل القصير من أجل الكشف عن درجة تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع فضلاً عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الأجل كما يوضح معامل تصحيح الخطأ سرعة عودة النموذج إلى التوازن في الاجل الطويل وكما في الجدول التالي.

الجدول(5) نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لأنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
D(CR)	5.326892	1.093440	4.871684	**0.0002**
D(CR(-1))	1.328633	1.759955	0.754924	**0.4613**
D(CR(-2))	-0.694751	1.693059	-0.410352	**0.6870**
D(CR(-3))	-3.286966	1.742344	-1.886520	**0.0775**
D(DP)	-9.901502	14.249453	-0.694869	**0.4971**
CointEq(-1)	-0.300787	0.129884	-2.315806	**0.0342**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

من الجدول(5) أعلاه يتبين أن هناك علاقة طردية في الأجل القصير بين مؤشر العمق المصرفي للقروض كمتغير مستقل و التضخم كمتغير تابع, إذ إنّ زيادة القروض للقطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بمقدار (5.326892) وهو عند مستوى معنوية (1%) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة, والسبب في ذلك هو أن زيادة القروض المصرفية تعني زيادة السيولة النقدية مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي اذا لم يكن هناك نمو في الانتاج يواكب هذه الزيادة في الطلب فان الاسعار ترتفع مما يؤدي زيادة في التضخم , أيضًا أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية في الأجل القصير بين مؤشر العمق المصرفي للودائع كمتغير مستقل و التضخم كمتغير تابع، إذ إنّ زيادة الودائع في القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار(9.901502) كذلك أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ غير المقيد(UECM)بلغت قيمته (-0.300787) سالبة ومعنوية باحتمالية(Prob= 0.0342) أن قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (30%) من الاختلال التوازني(عدم التوازن في الأجل القصير) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه بالمدة الحالية(t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الأجل نتيجة أي صدمة أو تغير في المتغير المستقل.

4- اختبار المعلمات المقدرة طويلة الأجل: يبين هذا الاختبار تقدير معلمات الأجل الطويل بقصد الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين وكما يلي:

الجدول(6) نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل لأنموذج

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
CR	17.550580	6.565872	2.673001	**0.0167**
DP	-32.918684	42.228947	-0.779529	**0.4470**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12)

من الجدول(6) أعلاه يتبين أن هناك علاقة طردية في الأجل الطويل بين مؤشر العمق المصرفي للقروض كمتغير مستقل و التضخم كمتغير تابع, إذ إنّ زيادة قروض القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة التضخم بنسبة +(17.550580) عند مستوى معنوية (Prob= 0.0167) مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة, مما يشير إلى أن السياسات النقدية و الائتمانية على المدى الطويل يجب ان تكون حذرة لتجنب ارتفاع التضخم , أيضًا أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية في الأجل الطويل بين مؤشر العمق المصرفي للودائع كمتغير مستقل والتضخم كمتغير تابع إذ إنّ زيادة ودائع القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض التضخم بمقدار (-32.918684) عند مستوى غير معنوية (Prob=0.4470) مما يعني في الاجل الطويل ان تراكم الودائع لا يساهم بشكل كبير في زيادة الاسعار بمرور الوقت .

3-1-5: إجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة: لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بإجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي:

1- اختبار مشكلة الارتباط التسلسلي (LM Test): يستخدم هذا الاختبار للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي وكالآتي:

الجدول (7)نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي (LM)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.078555	Prob. F(2,14)	**0.1620**
Obs-R-squared	5.494851	Prob. Chi-Square(2)	**0.0997**

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة(F- statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.1620) وهي أكبر من (0.05%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط التسلسلي، لذلك نقبل فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط التسلسلي بين البواقي، ونرفض الفرضية البديلة(H1) التي تنص على وجود مشكلة ارتباط التسلسلي بين البواقي ، وأن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج(ARDL) .

2- اختبار مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH Test) : يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي, وكما في الجدول التالي:

الجدول(8) نتائج اختبار ثبات التباين حدود الخطأ (تجانس التباين)

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.3518	Prob. F(1,21)	**0.906613**
Obs*R-squared	0.3292	Prob. Chi-Square(1)	**0.951863**

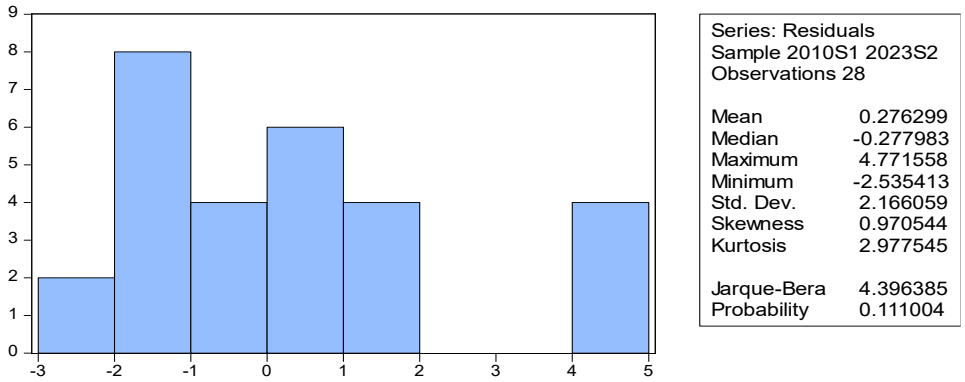
المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

الجدول اعلاه يبين نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين (ARCH) اذ بلغت قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية (0.3518) وهي أكبر من (0.05) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، لذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على

عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، وأن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL).

3- اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للأنموذج: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي:

الشكل(1) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي



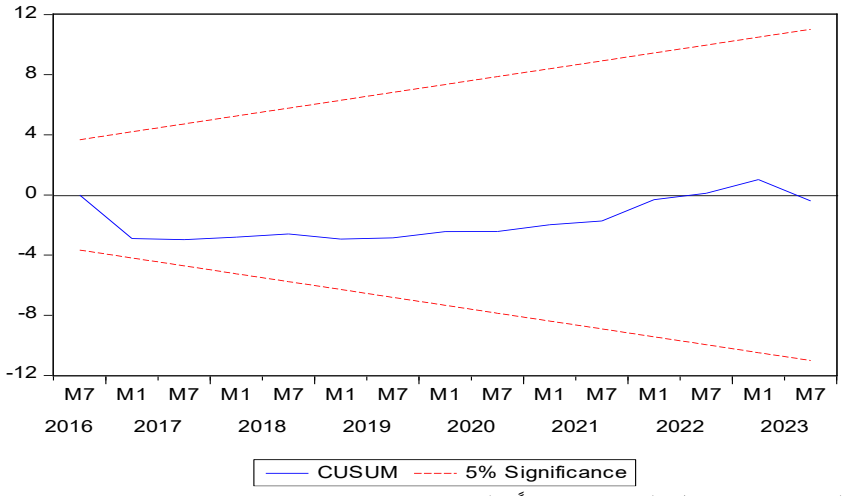
الشكل : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (EViews 12).

من الشكل اعلاه يتبين أن قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (0.111004) وهي أكبر من (0.05), وهذا يعني خلو الأنموذج من مشكلة التوزيع الطبيعي، لذلك نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي ، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، وأن هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج (ARDL)

4- اختبارات استقرار الأنموذج (Stability Test) :

الشكل يوضح (2) هذا الاختبار يوضح استقرار المعالم المقدرة عند مستوى معنوية 5% .

الشكل (2): اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cusum



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج E-Views 12

6-1-الاستنتاجات والتوصيات

6-1-1-الاستنتاجات:

- أثبتت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والاستقرار النقدي في العراق بناءً على اختبار الحدود .
- يؤدي زيادة مؤشر العمق المصرفي للقروض إلى زيادة التضخم (علاقة طردية) بمقدار (5.32) في الأجل القصير وبمقدار (17.55) في الأجل الطويل وبدرجة معنوية عالية ، لكون القروض ترفع الطلب الكلي دون زيادة موازية في الإنتاج .
- يلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ معنوي وهذا يؤكد الأنموذج يستطيع تصحيح 30% من الاختلالات والصدمات قصيرة الأجل تلقائياً خلال الفترة الحالية للعودة إلى التوازن طويل الأجل .
- يتميز الأنموذج القياسي بكفاءة تفسيرية علية الائتمانية. تشرح مؤشرات الشمول المالي 85.9% من التغيرات الحاصلة في التضخم ، مع سلامة الأنموذج تماماً من مشاكل الارتباط الذاتي وتغير التباين وثباته الهيكلي.

6-1-2- التوصيات: -

- يقوم البنك المركزي والمصـــارف التجارية بإعادة توجيه الســياســـة الائتمانية ومنح القروض نحو تمويل المشـــاريع الإنتاجية بدلاً من التركيز على القروض الاستهلاكية وذلك للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة التسهيلات الائتمانية .
- ينبغي على المصـــارف تفعيل الدور الاقتصـــادي والاســـتثماري للودائع عبر تقديم عوائد جاذبة وأوعية ادخارية مبتكرة تضـــمن ســـحب الأموال المكتنزة خارج النظام المصـرفي، ثم تشـغيل هذه المبالغ في تمويل مشـاريع تنموية طويلة الأجل، لكي تصـبح الودائع أداة فعالة في كبح التضخم بعد أن أثبتت نتائج التحليل القياسي ضعف معنويتها وتأثيرها الحالي .
- يُنصَح البنك المركزي العراقي بتبني أدوات الائتمان الانتقائي كبديل عن أدوات السياسة النقدية التقليدية العامة مثل رفع الفائدة ، بحيث يتم رفع تكلفة الاقتراض وتشديد الشروط على القروض الموجهة للاستيراد والأنشطة الاستهلاكية مع تقديم تسهيلات وفوائد مخفضة للقطاعات الاقتصادية التي تدعم الاستقرار النقدي.
- يتوجب الإســـراع في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية وفرض التعامل بأجهزة الدفع الإلكتروني والجباية الرقمية في كافة التعاملات الحكومية والتجارية الكبرى، بهدف إبقاء السيولة النقدية المتولدة من القروض داخل الدورة المصـرفية المنظمة، مما يقلل من سرعة دوران الكتلة النقدية الورقية في الأسواق والتي تعد سبباً رئيساً في ارتفاع الأسعار.

7-1-المصادر:

1. سامي القزاز ، الشمول المالي في مصر واثره على تحقيق التنمية المستدامة ، ط1، دار الجوهري ، مصر ، 2018.
2. صندوق النقد العربي، العلاقات المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، أبوظبي ،2015.
3. محمد طارق لفته ، دراسة تحليل ضرورات النهوض بالشمول المالي في العراق الفرص والتحديات ، مجلة دراسات محاسبية ومالية المؤتمر الوطني الرابع لطلبة الدراسات العليا لسنة 2019 ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ،2019.
4. بلواد لينة، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير علوم اقتصادية / جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة ، 2023.
5. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، ط1،جامعة بغداد ، ،1990.
6. سعيدان عمر، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي: دراسة حالة البنك المركزي الجزائري، رسالة ماجستير في إدارة اعمال المؤسسات، جامعة العربيين مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2009.
7. محمد ادريس ، السياسة النقدية ، ط 1 ، صندوق النقد العربي ، الامارات العربية المتحدة ، 2021 .
8. ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، 1بوعزارة أحلام ، الاقتصاد النقدي وأسواق رأس المال، ط 2023.جامعة الجزائر ،
9. Evans, OLANIYI; Osi, ALENOGHENA Raymond, Financial Inclusion and GDP Per Capita in Africa: A Bayesian VAR Model , Journal of Economics and Sustainable Development, Vol.(8), No.(18), 2017.